الى حدّ الاقتراب من الغائه، من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. لقد أخلى الرهان على قوة العرب العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، المكان لرهان معاكس على الدور الاميركي، ممّا ترتّب عليه ان تتنصّل الولايات المتحدة الاميركية، بيسر، عن وعودها باشراك الفلسطينيين في مفاوضات جنيف واجراء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، وان تتراجع اسرائيل عن موافقتها المبدئية بأن يكون للمنظمة دور في عملية التسوية، وان توقّع الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على مذكرة تفاهم سرية تعهّدت فيها الاولى عدم دعوة أي طرف الى الدورة الثانية لمؤتمر جنيف دون موافقة المشاركين في الدورة الاولى، أي اعطاء اسرائيل الحق في رفض اشتراك المنظمة في دورة المؤتمر الثانية. وأكثر من هذا، ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل عادتا الى التحدّث عن حلّ المشكلة الفلسطينية في اطار الاردن، في أفضل الاحوال، بل وتأجيل البحث في هذا الحل الى موعد غير معلوم يلي انجاز الحل على الجبهتين، المصرية والسورية.

ولا يمكن للتقويم الموضوعي لأوضاع تلك الحقبة، ولمعطياتها، الاّ ان يلحظ، ايضاً، اختلاف المواقف السياسية للفصائل الفلسطينية، المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، حيال الدبلوماسية الاميركية. فما ان توقفت حرب تشرين الاول (اكتوبر) وبدأت مساعي التسوية حتى انطلق نقاش داخل حركة المقاومة الفلسطينية وفيما بين فصائلها، حول نتائج الحرب، والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومصير الاراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبلها، وطبيعة السلطة فيها بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها، وحقوق الشعب الفلسطيني، ومؤتمر جنيف، والموقف من النظام الاردني. وعكس النقاش اختلافاً في الآراء والمواقف بين مجموعتين من فصائل المقاومة: الاولى ضمّت الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي والجبهة العربية، وناهضت الحلول السلمية والتسويات السياسية للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط، وبينها مؤتمر جنيف، ورفضت قيام حكومة فلسطينية مؤقتة؛ والثانية ضمّت «فتح» والجبهة الديمقراطية و«الصاعقة»، وهي لم تعارض الجهود السياسية سبيلاً الى تحرير اراضي فلسطينية يمكن اقامة سلطة وطنية فلسطينية عليها، والانطلاق منها لتحرير باقي الاراضي المحتلة. ومع استمرار النقاش نشأت الحاجة الى عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني لتحديد موقف فلسطيني موحّد تجاه مختلف القضايا المطروحة. وعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة، في شباط (فبراير) ١٩٧٤، اجتماعين بحثت خلالهما في الاوضاع القائمة. وعقد المجلس المركزي، في الوقت عينه، اجتماعاً بحث خلاله في مسودة لورقة عمل مشتركة قدّمتها «فتح» و«الديمقراطية» و«الصاعقة». وفي أيار (مايو)، عقدت اللجنة التنفيذية سلسلة اجتماعات موسّعة، بحضور عدد من قادة الفصائل الفلسطينية وبعض الشخصيات المستقلة، أنجزت، خلالها، لجنة فرعية مشروع برنامج سياسي للمنظمة تمّ الاتفاق على عرضه على المجلس الوطني، الذي عقد في مطلع حزيران (يونيو)، وأقرّ المشروع المؤلف من عشر نقاط كبرنامج سياسي مرحلي تلتزم المنظمة به. ومن أبرز هذه النقاط: رفض القرار الرقم ٢٤٢، ومؤتمر جنيف القائم على أساسه، باعتباره يطمس حقوق الشعب الفلسطيني ويتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين؛ والنضال، بكافة الوسائل، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة السلطة الوطنية المستقلة على كل جزء من الارض الفلسطينية يتمّ تحريره؛ والنضال ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ واعتبار أية خطوة تحريرية حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية؛ وتخويل قيادة الثورة وضع التكتيك الذي يخدم، ويمكّن من تحقيق